

يوسف الشاهد عراب التحالفات السياسية الجديد في تونس

صغير الحيدري
صحافي تونسي



بهذه المقاربة يكون سعيد قد تمكن من إرضاء القاعدة الجماهيرية التي أوصلته إلى دفة الحكم بإقصاء حزب تلاله انتقادات واسعة بشأن قضايا فساد وغيرها.

وهذه الانتقادات جعلت أغلب شباب تونس، بل وحتى الشعب التونسي، ينجحون في الدور الثاني من رئاسيات 2019 إلى سعيد المستقل وغير المسنود من حزب أو جبهة أو ائتلاف انتخابي على حساب القروي.

وبهذه المقاربة أيضا يكون الشاهد قد ساهم في نجاح أولى للرئيس سعيد الذي انتشني أنصاره بتكليف الفخاخ معتبرين إياه "رجل المرحلة" رغم حصيلة حزبه السابق السيئة في المحطات الانتخابية السابقة وكذلك غياب إنجازات تذكر للرجل عند توليه حقيبة وزارة السياحة ووزارة المالية في حكومات الترويكا في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2014.

وتؤكد هذه التخمينات تصريحات رفاق الشاهد في حزب تحيا تونس حيث علق عضو الحزب والنائب في البرلمان التونسي مروان فلال على الخيارات التي أعلنها الفخاخ بالقول إنه "اختار منح الوضوح بتحديد طبيعة الحزام السياسي والتأكيد على حكومة سياسية مصغرة لتنفيذ الإصلاحات الكبرى".

المستفيد من تحركات الشاهد هو قيس سعيد الذي يرى في اللجوء إليه تكليف شخصية برئاسة الحكومة فرصة يفنتها المرور إلى نظام رئاسي

بصرف النظر عن حظوظ حكومة الفخاخ في المرور أمام مجلس النواب التونسي من عدمه فإن الشاهد لن يخسر نفوذه بل سيكون أحد أهم المتحدثين في المشهد القادم لقدرته على عقد تحالفات مصيرية، فالشاهد تمكن في 2018 من استمالة قيادة حركة النهضة من أجل الإفلات من استقالة كانت "حتمية" بعد دعوة الباجي له إلى فعل ذلك.

لم يتوقف الشاهد عند هذا الحد بل واصل مسيرة عقد تفاهات حيث نفي حزبه، مع صدور نتائج الانتخابات التشريعية، فرفضه مشاركته في الحكم، لكن ذلك لم يدم طويلا حيث أسهم تحيا تونس، عبر عقد تحالف مع كتلة الإصلاح الوطني المتكونة من نواب متحزبين وآخرين مستقلين، وحزب قلب تونس، في الإطاحة بحكومة الجُملي.

إن الشاهد نجح تسببا في تجاوز أول امتحان عسير بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي خرج منها مكسورا هو وأنصاره، لكنه بحنكة معلمه قائد السبسي تمكن من إعادة حزبه إلى الواجهة ليصبح محط أنظار كل الأطراف السياسية في تونس.

في المحصلة لا يمكن اعتبار الشاهد رجلا ظل في تونس إذ لن يستأثر بمكاسب سقوط الجُملي وتكليف الفخاخ وحده، لكن يبدو أنه مصر على أن يخلف قائد السبسي سياسيا ويتزعم منه لقب "رجل التوافقات" لقدرته على عقد صفقات في محطات مهمة.

تونس - لا يزال المشهد السياسي في تونس يعيش على رمال متحركة بالرغم من مرور ما لا يقل عن ثلاثة أشهر على الانتخابات الرئاسية والتشريعية. لكن شكل سقوط حكومة الحبيب الجُملي في البرلمان وتكليف عضو حزب التكتل من أجل العمل والحريات ووزير المالية السابق إلياس الفخاخ قبل أسبوعين بداية تشكل ملامح هذا المشهد الجديد.

فرييس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد الذي نصبه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي يبدو أنه تمكن من الإمساك بخيوط اللعبة السياسية من خلال القيام بدور بارز في الإطاحة بحكومة الجُملي رغم عدم امتلاكه كتلة برلمانية مؤثرة. الشاهد الوافد الجديد على السياسة، الذي منحه قائد السبسي رئاسة الحكومة و"انقلب عليه" وتمرد على حزبه نداء تونس، يمثل اليوم تحديا لخصومه لاسيما بعد أن أوكلت إلى مرشح حزبه تحيا تونس، إلياس الفخاخ، مهمة تشكيل الحكومة من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد.

ليس هذا فحسب، إذ تروّج عدة أساط سياسية في تونس أن الشاهد سيكون ضمن فريق قيس سعيد في دوائه الرئاسي بعد تفرغه من أعماله الحكومية، وهو ما يؤشر على أنه سيكون من بين مهندسي سياسات تونس في الفترة المقبلة.

وكانت لقاءات الشاهد بسعيد وتحركاتها معا تشير بالفعل إلى تفاهم بين الرجلين. ولكن يبدو أن التساؤل الملح الذي لم يجد له بعض التونسيين أسئلة منذ تكليف الفخاخ يتمحور بالأساس حول ما إذا كان الشاهد قد "غدر" مرة أخرى بحلفاء الأيسر الذين ساهموا في الإطاحة بحكومة الجُملي.

للإجابة على تساؤل التونسيين لا بد من التطرق إلى الكتل البرلمانية التي سيمد الفخاخ يده إليها لتشكيل حزام سياسي لفريقه الحكومي. ففي أول ظهور له بعد التكليف اختار الفخاخ أن يعطي لمحة عن هذه التحالفات التي أقصت كتلتي قلب تونس (الكتلة الثانية في البرلمان بعد كتلة حركة النهضة الإسلامية) والحزب الدستوري الحر، وسيكون الحزام السياسي للحكومة الجديدة متألفا من حزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب وحركة تحيا تونس وحركة النهضة وكتلة الإصلاح الوطني.

وبالرغم من حديثه عن إقصائه لا يمكن اعتبار الحزب الدستوري الحر الذي تزعمه عبيد موسى تعرض لتهميش رئيس الحكومة التونسية المكلف حيث أعربت موسى منذ صدور نتائج الانتخابات عن ولسج حزبه إلى المعارضة.

معارضة يبدو أن الفخاخ حاول رسمها كذلك على نحو يساري به المزاج الشعبي التونسي العام من خلال إقصاء حزب قلب تونس الذي يتزعمه قطب الإعلام ورجل الأعمال نبيل القروي، وهو حزب تطله انتقادات كبيرة بشأن محاولته توظيف العمل الإنساني والجمعياتي لمآرب سياسية. أن هذا الإقصاء يقف وراءه حزب يوسف الشاهد الذي ظل يخوض معركة شرسة طيلة الأشهر الأخيرة ضد القروي. ورغم المصالحة التي تم الترويج لها قبل إسقاط حكومة الحبيب الجُملي يبدو أن الشاهد أراد كسب ود سعيد مجددا بالعمل على استثناء قلب تونس من "حكومة الخط الثوري" باعتبار أن زعيم قلب تونس قد انهزم أمام سعيد في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية.

الضغوط الإقليمية تجبر الجزائر على تغيير موقفها من الأزمة الليبية

الليونة الجزائرية في التعامل مع الإسلاميين تتجه إلى التغيير



استدارة للعودة إلى ساحة ليبيا

من السائقين كل منهم يريد وضع يده على عجلة القيادة والمضي في مسار محدد وتحتية الآخرين. كذلك لن تتمكن من زيادة السرعة وتثبيت قاطرتها في المقدمة، ومزامنة بازار المبادرات السياسية. وسيكون المتاح أمامها للحاق بأحد المحاور الثلاثة التي تتداخل وتتعاقد في أحيان كثيرة، ولكل منها تقاطعات مع المحورين الآخرين.

المحور الأول، الأوروبي، وتتصدره فرنسا وإيطاليا وألمانيا. وهو من الصعب أن يحظى أحد مساراته أو كلها بدعم واضح من الجزائر لسياسات تاريخية تتعلق بعدم الثقة في هؤلاء. وهناك قناعة بأن حلف الناتو سبب الأزمة الراهنة في ليبيا. والدول الثلاث والدوائر التي تدعمها ساقطت النزاع لإسقاط نظام العقيد معمر القذافي بالطريقة التي جرت، وأفضت إلى تخريب الجارة ليبيا. لأنه ليس من يخرّب شيئا سوف يتمكن من إصلاحه.

المحور الثاني، روسيا وتركيا. ورغم العلاقة الطيبة التي تربط الجزائر بهذين البلدين، يكتنف الغموض دور موسكو ولا يثير شهية التجاوب معه. كما أن تلويع انقرة بالتدخل العسكري في ليبيا لا يروق للدولة الجزائرية ويحشرونها في زاوية ضيقة إذا قبلته أو صمته عليه. ولأنها ترفض الميل إلى مواجهة هذا الأمر بصراحة وتستخدم لغة دبلوماسية مطاطة كي لا تخسر الصديقة تركيا، فعليها أن تنحاز إلى الخطاب العربي الذي تعكسه مصر والإمارات.

يقودنا ذلك إلى المحور الثالث، العربي، والذي يرفض التدخلات الخارجية، ويريد تنخيل ليبيا من الميليشيات، والحفاظ على وحدة الدولة، ويطالب بالتوزيع العادل للثروة. النقطة التي تجمع كل هذه القضايا وتحقق الغايات المطلوبة هي دعم المؤسسة العسكرية التي يقودها المشير خليفة حفتر، لأن تبني صيغة مناصرة إلى حكومة الوفاق يزيد التدهور الذي تنعكس تداعياته على الجزائر، ويتسع بداخلها نشاط التيار الإسلامي القوي أصلا مع كل أرض يكسبها نظراؤه في دول الجوار.

يؤدي تضخم المتطرفين في ليبيا إلى زيادة الضغوط والمناعب على الدولة الجزائرية. وقد ينكب بعض الجراح في المؤسسة العسكرية التي تخطت مرحلة ما بعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأقل خسائر، لكنها لا تزال لم تسترد عافيتها كاملة، ما يجعلها حريصة على العمل لاستعادة الأمن والاستقرار في ليبيا كجزء من الأمن القومي. ومن الصعوبة أن يتحقق هذا الهدف من دون دعم الجيش الوطني كجهة وحيدة قادرة على قطع أزرع المتشددون والإرهابيين والمرترقة والتدخلات الخارجية.

من التوازنات التي تمسكت بها الجزائر طويلا، وقامت على منع انفلاتها إقليميا. لم يعد المنطق السابق يجد رواجاً أو حتى أذانا صاغية من كثيرين. فعندما تتبدل القواعد وتسقط العناوين النبيلة من الواجب أن تتغير الأوراق بما يتناسب مع المعطيات الجديدة.

رغم أن الجزائر ابتعدت لفترة محدودة، غير أن الواقع على الأرض شهد تغيرات واضحة، ما يجعل قيادتها تفكر في صياغة رؤية تكون قريبة من الأحداث وتتواءم مع حجم الضغوط. فليس من المنطقي استيعاب الإسلاميين وهم متورطون في عمليات إرهابية ودعم قوافل المرترقة.

تعظيم دور الجيش الوطني

لن يكون من المقبول التعامل مع المؤسسة العسكرية التي يقودها المشير خليفة حفتر بالصورة القديمة الراضة لدوره، والداعمة لخصومه. فقد وضع الرجل النواة التي يمكن بموجبها توحيد الجيش كعنصر محوري في التوازنات الليبية؛ لأن غيابها، أو تغييره، أوصل البلاد إلى هذا النفق المسدود.

تعززت الجزائر استئناف دورها كوسيط نزيه بين القوى الإقليمية والدولية وتكرار الدعوة إلى حوار بين جميع الأطراف في ليبيا. وهي دعوة قد يتم التعامل معها على أنها تحمل الكثير من حسن النوايا، والقليل من الحنكة والرشادة. فكان المطلوب البدء من نقطة الصفر، وتجاهل الجهود التي بذلت من قبل جهات أوروبية وعربية، والقفز على كل الدول التي قامت باندوار متباعدة، بصرف النظر عن نجاحها وتأثيرها في تطورات الأزمة.

الجزائر لم تتخل تماما عن الاهتمام بليبيا بحكم الأبعاد الجيوستراتيجية، وتابعتها عن بعد ودون دور ملموس في مكوناتها الرئيسية بسبب الظروف السياسية التي مرت بها

لذلك فهذه العقبة كفيلا وحدها بإفشل كل تحرك تقوم به الجزائر لاحقا. وتظهر كمن يريد قطف الثمار بلا وضع البذور التي تقود إلى الحصاد.

تبدو هناك علامات ارتباك تحيط بموقف الجزائر، منبعا تراكم الضغوط وانسداد أفق الخيارات الحرة. ولا تستطيع قيادتها المضي في سياسة الكمون الاستراتيجي بعد تراجع أسبابه الداخلية، ولا تستطيع اللحاق بقطار متعدد القاطرات، وبدخلها عدد

عادت الجزائر للتفاعل مع الأزمة الليبية من بوابتي مؤتمر برلين ودول الجوار. لم تتمكن من إبراز دورها جيدا في ألمانيا وبدت كضيف شرف هناك، لأن دعوتها للحضور جاءت متأخرة كثيرا، وغابت عن جميع الاجتماعات التمهيدية التي بدأت قبل عقد المؤتمر بنحو خمسة أشهر وجرى فيها تحديد عناوينه ومسارته وخطوطه الرئيسية.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



جاء الميل إلى الدفع نحو التجاوب مع القوى الإسلامية ضمن اعتبارات عدة، في مقدمتها الحرب الدموية التي خاضتها المؤسسة العسكرية الجزائرية ضد الجماعات المتطرفة وتكلفتها المادية والمعنوية الباهظة، والمعروفة بـ"العشرية السوداء".

لم تتول الجزائر اهتماما بالفروق النسبية، وطبيعة التحالفات الداخلية، والامتدادات والخطوط الخارجية. ففي الحالة الليبية لعبت هذه العناصر أدوارا غاية في الخطورة، وأدخلت الأزمة في مزلق وعرة، أدت إلى صعوبة الثقة في التيار العقائدي في ليبيا بعد نسج شبكة معقدة من العلاقات قادت إلى عدم التورع عن استدعاء التدخل الأجنبي.

ظلت الرؤية الجزائرية تلتقي معارضة مكتومة من مصر. وتم النظر إليها كمفتاح يشرعن وجود الجماعات الجهادية في السلطة، عقب نجاحها في الهيمنة على قرارات مصيرية تبنتها حكومة الوفاق. ارتاحت القاهرة لتجديد الجزائر لتفاعلاتها في المرحلة الماضية، لكنها لم ترشح لاستمرار مواجهة التهديدات التي تمثلها تركيا لدول جوار ليبيا في الوقت الراهن، وما يترتب عليها من طموحات لأنقرة في المنطقة، ستكون لها تأثيرات سلبية على الجزائر ذاتها مستقبلا.

ساعد الغياب الاضطراري على خفوت صوت الجزائر في النظرة المتفائلة للإسلاميين بمشاربهم، ما وفر فرصة للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر لتوجيه ضربات نوعية للمتطرفين الذين تضخموا بعد تحالفهم مع ميليشيات مسلحة ومرترقة.

نتجه الجزائر للقيام باستدارة للعودة إلى ساحة ليبيا بسبب حزمة كبيرة من الضغوط تعرضت لها، في وقت لحقت بالأوضاع العامة تحولات كبيرة. حيث أصبح التيار الإسلامي منبؤا وتحول إلى رديف لكل الشرور والمصائب التي هبطت على ليبيا، وساعد العصابات المسلحة على المزيد من التغلغل، ودخلت حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج في تحالف قائم مع تركيا، وقيامها بنهضة المجال للتدخل العسكري المباشر. وكلها عوامل تثير الهواجس لدى الجزائر.

تتجه الليونة الجزائرية بشأن الإسلاميين إلى التغيير، ودعم موقف القوى المدنية الوطنية، حيث بات إسلاميو ليبيا غطاء للإرهابيين. ومهد السراج الطريق لأنقرة لتوسيع أطر التدخل في الدولة الليبية التي فتحت الحكومة في طرابلس أبوابها للمرترقة من بلدان مختلفة. الأمر الذي يخل بجزء

بإدارة الجزائر باستضافة اجتماع دول جوار ليبيا الأسبوع الماضي، ولم يتمخض عن شيء ذي بال مثل غالبية اللقاءات التي عقدت على هذا المسار في عواصم مختلفة. لكنه أكد أن الجزائر عازمة على تجاوز التهميش والعودة للانخراط في تفاصيل الأزمة مرة أخرى، بعد أن تزايدت الضغوط السياسية

والأمنية عليها. فلن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى الإرهابيين والمرترقة يتم سحقهم على مقربة منها. يجارون في ليبيا وعلى استعداد لم يصرفهم لغيرها. لم تتخل الجزائر تماما عن الاهتمام بليبيا بحكم الأبعاد الجيوستراتيجية، وتابعتها عن بعد ودون دور ملموس في مكوناتها الرئيسية بسبب الظروف السياسية التي مرت بها البلاد، فضلا عن تنوع القوى المعنية وتباعد حساباتها في ليبيا، وخشية أن تتورط المؤسسة العسكرية صاحبة القبضة القوية بالداخل في دعم طرف قد يفقد ما بالكثير من التوازنات التقليدية التي تعرفها الجزائر.

أخذت الدولة الجزائرية تتعافى، وتصوي بعض الملفات الحرجة ورتبت أموراً عديدة في الداخل ما جعلها تتطلع إلى التعاطي مع المحيط الإقليمي، وتعويض فقدان رصيدها كدولة لها وزن في الأزمة الليبية، ومثل حضورها في البداية أحد أركان المعادلة، سلبا أو إيجابا.

هزم الإسلاميين ونبذهم

كانت لديها رؤية للمصالحة الداخلية لا تستغني أحدا في ليبيا، بما في ذلك التيار الإسلامي باطيافه المختلفة، وحاولت تسويتها بكل السبل. ودخلت في خلافات بسبب هذا المحدد مع بعض القوى الإقليمية المؤثرة. ولم تلغ في تسويق رؤيتها السياسية. وجاءت أزمته الداخلية لتعدها قليلا عن ليبيا.